

بدأت الحكومة المصرية برنامجاً طموحاً من أجل تحديث المجتمع المصرى، يسعى بخطى ثابتة لتحويل عوائد عملية الإصلاح الاقتصادى إلى نتائج ملموسة تنعكس على حياة المواطنين، خاصة الفئات محدودة الدخل، فى شكل مزيد من فرص العمل وزيادة الدخل وتحسين مستوى الخدمات الأساسية.

إن تحسن مؤشرات الاقتصاد القومى - على مدار السنوات الماضية - يدفع الحكومة ويحفزها لتحقيق مزيد من النجاح، للحفاظ على قوة دفع النمو الاقتصادى واستمرار معدلات التنمية، واستثمار ما تحقق فى بناء طاقات إضافية لبنية اقتصادية أكثر قوة ومتانة، واستثمار عوائد التقدم فى تمويل قاعدة عريضة من الخدمات الاجتماعية بهدف تحسين معيشة المواطن فى جميع مدن وقرى مصر، فالمواطن هو هدف التنمية ومحور اهتمام الحكومة، ولابد أن يكون أول من يجنى ثمارها.

ويتناول هذا التقرير ما تحقق على أرض الواقع خلال السنوات الخمس الماضية سواء على الصعيد الاقتصادى أو الاجتماعى.